

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٨٧١

الخميس، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إثيوبيا	السيدة غواي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد لوريني سوليث
	السنغال	السيد فايي
	الصين	السيد تسانغ ديانين
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1702088 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

يزال المدنيون في تعز يعانون من القصف العشوائي المتزايد على المناطق السكنية، كما تصاعدت حدة القصف البري والجوي في الساحل الغربي مع انطلاق عملية الرمح الذهبي التي شنتها الحكومة اليمنية وحلفاؤها.

ولا يزال كل من الطرفين يدعي التقدم العسكري على الأرض ويجاهر به في وسائل الإعلام، إلا أنني لا زلت على ثقة بأنه لا يمكن للحل أن يكون عسكرياً. فنحن نشهد يوميا جولات من الكر والفر، ومن لا يرى غير الحل العسكري سبيلاً في اليمن يزيد من معاناة اليمنيين ويساعد على تزايد خطر الإرهاب، كما أنه يؤخر تعافي اليمن من مخلفات الحرب. ومما يضاعف المأساة أن هناك مقترحا للسلام على الطاولة، وهذا المقترح سوف ينهي النزاع في حال تحلي الأطراف بالإرادة والشجاعة السياسية لتنفيذه.

سيدي الرئيس، لقد عقد، بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر، في الرياض اجتماع حضره وزراء خارجية المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد دُعيت للمشاركة فيه. وصدر عن هذا اللقاء نداء عاجل لإعادة الالتزام بوقف الأعمال القتالية تليه فترة تحضيرية مدتها أسبوعان لتدارك مسببات الخروقات التي كانت تحدث في كل مرة أعلننا فيها وقف القتال.

نحن حريصون على أن تلتزم الأطراف هذه المرة بشكل فعلي وكامل يوفر الإغاثة الضرورية لليمنيين. لقد أتم فريق العمل في مكثي كل الترتيبات الخاصة بالاجتماع التحضيري والذي يشمل ورشة عمل مدتها خمسة أيام يحضرها ممثلون عن طرفي النزاع، حتى يخرجوا بخطة عملية مشتركة تضمن تقوية وقف الأعمال القتالية وعدم تعرضه لأي خرق من أي طرف. إن نجاح وقف الأعمال القتالية سوف يساعد على تحقيق انفراج حقيقي في المشهد اليمني ويحمل الأمل لليمنيين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسمهما: السيد إسماعيل ولد شيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

إن مجلس الأمن لم يناقش الحالة في اليمن منذ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7797). ولهذا السبب، أعتقد أن هذه فرصة مناسبة بصورة خاصة لكي يتلقى المجلس معلومات مستكملة عن المفاوضات السياسية، بما في ذلك تحديد وقف الأعمال العدائية، وبشأن الحالة الإنسانية العصبية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ولد شيخ أحمد.

**السيد ولد الشيخ أحمد:** شكراً، سيدي الرئيس، على إعطائي الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في الملف اليمني.

لقد شهدت الأشهر الأخيرة تصعيداً للعمليات العسكرية أثر بشكل مريع على الشعب اليمني. إن الأعمال القتالية استمرت في مناطق عدة، ومنها محافظة صنعاء وفي تعز والمنطقة الحدودية بين اليمن والمملكة العربية السعودية. ولا

تتطرق إلى تفاصيل الانسحاب العسكري وتسليم الأسلحة الثقيلة لم يساعد على التقدم خاصة وأن الشق الأمني جوهري في المقترح وأساسي للسلام. وقد تحدثنا مفصلاً في هذه المواضيع خلال زيارتي الأخيرة إلى صنعاء. ولا شك أن قرار أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام بإنشاء حكومة موازية تابعة للمجلس السياسي الأعلى يضع عراقيل إضافية لمسار السلام ويؤثر سلباً على عامل الثقة بين الأطراف ولقد كررنا أكثر من مرة خطورة القرارات الأحادية في هذه الأوقات العصيبة وتأثيرها على إعادة تفعيل مؤسسات الدولة.

أما الجانب الحكومي، فمند إفادتي الأخيرة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7797)، فقد قمت بزيارتين إلى عدن في ظروف أمنية صعبة وحساسة وكان آخرها في ١٦ من الشهر الجاري حيث التقيت برئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر ووزير الخارجية عبد الملك المخلافي. لقد حثت الرئيس هادي على الالتزام العلني بالمشاورات على أساس مقترحاتي التي قدمتها في الكويت وما بعد الكويت. إن انتقاد الرئيس هادي المتواصل للمقترحات من دون القبول بمناقشتها لتعديل بنودها يقوض الثقة بمسار السلام ويطيل أمد الصراع.

لقد أكدت للرئيس أن ما تقدمه الأمم المتحدة هو مقترحات قابلة للتباحث حتى نتوصل إلى حل شامل يقبل به الأطراف، وما من حل آخر يؤمن السلام لليمن ويجمع اليمنيين على طاولة واحدة للتطرق إلى التحديات الداخلية وأبرزها قضية مظالم الجنوب.

يشهد اليمن حالياً تراجعاً مستمراً على الصعيدين الاقتصادي والإنساني. وبحسب المنظمات الإنسانية، هناك ١٨,٨ مليون مواطن ومواطنة بحاجة لمساعدات إنسانية و ٢,٢ مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد وهذا المؤشر هو الأسوأ على صعيد العالم. الأسباب كثيرة ولا تقتصر على

بعد معاناة طويلة من الحرب، كما أنه سيشكل ركيزة صلبة للتباحث بشأن الحل السياسي الشامل.

لقد التقيت بوزير الخارجية الأردني في اليوم التالي لتوليه منصبه وقد عبر عن ترحيب بلده باستضافة هذه الورشة. كما عبر عن استعداد المملكة الأردنية الهاشمية لتقديم أي دعم لمسار السلام ومساعدة الشعب اليمني، وهذا ليس بغريب على بلد استضاف وقد ملجأ آمناً وخدمات استشفائية أساسية لعدد كبير من مواطني الدول المجاورة ومنهم اليمنيين.

وفي هذا السياق، أرحب بتجاوب الحكومة اليمنية وموافقتها على إرسال ممثلها للمشاركة في هذه الدورة وأتمنى على وفد أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام تأكيد حضور ممثليهم.

وعلى الصعيد السياسي، دعا البيان الصادر عن اجتماع ١٨ كانون الأول/ديسمبر في الرياض الأطراف إلى التعامل بشكل بناء مع مقترح الأمم المتحدة الذي عرضه على الأطراف تمهيداً لجولة مقبلة من المشاورات. ولا زال لدى الأطراف بعض المخاوف والتحفظات إلا أنني سأتابع مباحثاتي معهم لوضع حلول تساهم في تقريب وجهات النظر. إن هذا المقترح يركز بشكل كبير على أبرز ما تم التباحث بشأنه في مشاورات الكويت وبمهد الطريق لحل سياسي شامل يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) والقرارات ذات الصلة ومع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية. وكذلك يشكل الخطوة الأولى على طريق السلام وبمهد لمرحلة انتقالية بحسب مقررات الحوار الوطني وقد لقي هذا المقترح دعماً كاملاً من المجتمع الدولي.

بتشجيع من سلطنة عُمان والولايات المتحدة الأمريكية، وافق وفد أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام على خريطة الطريق كورقة عمل قابلة للبحث والتفاوض في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وكان هذا مؤشراً إيجابياً. إلا أن امتناعهم عن تقديم أية طروحات عملية وعن وضع خطة مفصلة للترتيبات الأمنية

من هذه الأزمة. إن المقترح الذي تقدمت به، وإن كان يفرض بعض التنازلات، إلا أنه يركز على متطلبات الطرفين ويأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية في البلد ويفسح المجال لمستقبل آمن لليمن واليمنيين. وسوف أقدم للأطراف جدولاً مفصلاً يعكس التسلسل الزمني، بحسب تصورنا، لأبرز المراحل السياسية والأمنية وتلاحقها، وأدعوهم إلى التحلي بالحكمة السياسية والمسؤولية الوطنية حتى نحقق التقدم الضروري في هذا الملف.

منذ أن تقدمت بإحاطتي السابقة لمجلس الأمن، فقد التقيت بوزراء الخارجية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان وقطر والأردن والسويد، كما التقيت بنائبي وزير خارجية روسيا والصين ولمست الإجماع الدولي الداعم دائماً لمسار السلام وجهود الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أريد أن أشيد بالدعم الذي حصلت عليه من السفارة الروسية في صنعاء في آخر زيارة قمت بها إلى صنعاء.

أرجو أن يكثف المجتمع الدولي جهوده للضغط على الأطراف لإعادة الالتزام بوقف الأعمال القتالية في الأيام المقبلة، وأنا على ثقة بأن تحسن الوضع الأمني سوف يفسح المجال لتفعيل الحوار السياسي الذي نرجو أن يؤدي إلى حل جذري للحرب.

أنا أتيتكم مباشرة اليوم من صنعاء القلقة والحزينة، وتلمست عن قرب معاناة اليمنيين واليمنيات. أمل أن يفتح المسؤولون اليمنيون البصر والبصيرة ليروا حجم الكارثة التي أخذوا البلد إليها وأن يتخذوا القرار الجريء بالالتزام بالحل السياسي ووقف النزاع. إن حل المشكلة اليمنية لن يكون من أية جهة خارجية. فالأمم المتحدة تفاوض وتيسر والمجتمع الدولي يضغط ويسهل إلا أن القرار يبقى قرار اليمنيين المعنيين بالنزاع وبقدرتهم على تقديم التنازلات وتحكيم الضمير السياسي. ومحكمة التاريخ لن ترحم.

ارتفاع نسبة الفقر فقط، بل تشمل أيضاً تراجع الخدمات الصحية والاستشفائية وعدم توفر المياه وغيرها من العوامل وسوف يطلبكم منسق الشؤون الإنسانية الزميل ستيفن أوبراين بشكل موسع على تأثير الحرب على الوضع الإنساني.

وفي هذا الصدد، إن الإبقاء على مطار صنعاء الدولي مغلقاً يزيد من صعوبة الوضع العام. فاليمنيون الذين هم بحاجة للسفر للعلاج غير قادرين على ذلك، وكذلك هي حال من هم في الخارج ويريدون العودة إلى بلدهم. كما أن الانتقال من وإلى مطار عدن ليس بالأمر السهل. وفي هذا السياق، أحث الحكومة اليمنية على إعادة تفعيل حركة الطائرات المدنية والتجارية من وإلى مطار صنعاء الدولي وأدعو جميع الأطراف إلى ضمان أمن وسلامة الملاحة الجوية والمطار. لقد أرسلت لكل من الأطراف رسالة رسمية لأخذ التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة مطار صنعاء.

كما أن التأخر المتزايد لصرف رواتب الموظفين أثر بشكل كبير على قدرة اليمنيين الشرائية، ولا شك أن الماطلة في هذا الموضوع سوف تدفع المزيد من اليمنيين إلى حافة الفقر المدقع. من الضروري أن يعمل كل من الحكومة اليمنية والبنك المركزي وأنصار الله والمؤتمر الشعبي العام على ضمان استئناف صرف الرواتب إلى اليمنيين في جميع المحافظات. وقد وصلتني قبل هذه الجلسة بساعات معلومات من الحكومة أنها قد باشرت بذلك.

كذلك من الضروري، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي، تمويل صندوق الضمان الاجتماعي حتى يتمكن من تزويد أكثر اليمنيين عوزاً بالأموال النقدية. كما أشجع الشركاء الدوليين على تأمين الوصول إلى العملة الصعبة الضرورية لمستوردي المواد الأساسية حتى لا تتوقف عمليات الاستيراد.

لا شك أن اليمن يتخبط حالياً في دوامة من العنف والصراعات السياسية إلا أن هناك ملامح واضحة للخروج

وعموما، تظل محنة الأطفال قائمة، مع وفاة طفل دون سن الخامسة كل ١٠ دقائق لأسباب يمكن الوقاية منها. ويتمثل الدليل القاطم على الأثر المترتب على الأطفال، في الضربات الجوية قبل أسبوعين بالقرب من محطة بترين قرية من مدرسة تقع في مديرية نهم في محافظة صنعاء، أسفرت عن مقتل إحدى التلميذات وإصابة أربع أخريات. وقبل أسبوع، في ٣ كانون الثاني/يناير، دمرت مدرسة بالكامل في محافظة صنعاء، ولحسن الحظ بدون وقوع ضحايا. ومنذ بدء الأعمال القتالية في شهر آذار/مارس ٢٠١٥، قتل أكثر من ٤٠٠ ١ طفل، وجرح أكثر من ١٤٠ ٢. وجندت الأطراف المتحاربة ٤٤١ ١ طفلا يبلغ عمر بعضهم ٨ سنوات فقط. وهناك اعتقاد بأن الأعداد الحقيقية أكبر بكثير.

وعدا الإصابات المباشرة للصراع المسلح، هناك أيضا ما يسمى بالوفيات الصامتة لليمنيين التي لا يتم تسجيل عدد كبير منها. ويموت الفتيان والفتيات والنساء والرجال جراء الجوع والأمراض التي يمكن الوقاية منها وعلاجها بسهولة. ومن المؤسف أنه لا يمكن استيراد السلع الغذائية الحيوية والأدوية، بسهولة بسبب القيود التي تفرضها جميع الأطراف. ويموت شيئا فشيئا المصابون بأمراض مزمنة، بما في ذلك ارتفاع ضغط الدم والسكري، الذين لا يتلقون العلاج المنقذ للحياة بسبب نقص المواد الطبية.

إن الصراع في اليمن الآن هو المحرك الرئيسي لحالات الطوارئ الكبرى للأمن الغذائي في العالم. وإذا لم تتخذ إجراءات فورية، فإن المجاعة هي الآن سيناريو ممكن خلال عام ٢٠١٧. وهناك حاليا ١٤ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، يعاني نصفهم من انعدام أمن غذائي حاد. وهذا يعني بأنه ليس بوسع اليمنيين إطعام أنفسهم بصورة كافية وكثيرا ما يضطرون إلى تفويت الوجبات أو تناول طعام ذي قيمة تغذوية ضعيفة. ويحتاج حوالي ٦,٧ مليون شخص

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أحمد على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): منذ تقديمي للإحاطة الإعلامية الأخيرة إلى المجلس (انظر S/PV.7797)، ازداد تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، بينما استمرت حدة النزاع المسلح في التصاعد، مع ضربات جوية ومواجهات مسلحة يومية. وفي الأسبوع الماضي، تلقينا تقارير عن ٣٦٥ حادثة أمنية على الأقل متصلة بالنزاع، ارتفاعا من ٢٣١ في الأسبوع السابق، وما لا يقل عن ١٠٠ ضربة جوية في محافظة تعز وحدها. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦، تم الإبلاغ عن ٤٠٠ ٢ حادثة تشمل ضربات جوية واشتباكات مسلحة وقصف مدفعي في جميع أنحاء اليمن.

ويشكل ذلك زيادة قدرها ١٢ في المائة، مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة. واليوم، يساورني القلق بشكل خاص على المدنيين المحاصرين في مرمى النيران المتبادلة في المخا الواقعة في محافظة تعز الساحلية. وقد تلقيت تقارير تفيد بفرار ٥٠٠ ٥ أسرة.

ومن الواضح أن الأكثر تضررا في هذه المكافحة هم الأشخاص اليمنيون العاديون، الذين تستمر معاناتهم. وعموما، فإن أكثر من ثلثي السكان، ١٨,٨ مليون شخص كما سمعنا بشكل مقلق، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، بمن في ذلك ١٠,٣ مليون يعني يحتاجون إلى المساعدة الفورية لإنقاذهم أو مواصلة عيشهم. ويساوي ذلك تقريبا بحمل سكان السويد، والأعداد آخذة في الازدياد. وتم تشريد أكثر من مليوني شخص داخليا. وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قتل ٤٦٩ ٧ يمينيا، وجرح ٤٨٣ ٤٠ بسبب الصراع. ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي أعلى لأننا لا ننقل سوى الحالات التي تقوم فيها المرافق الصحية بمهامها، والتي لا تشكل سوى ٤٥ في المائة.

وكان لإغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات الجوية التجارية منذ ٩ آب/أغسطس، تأثير غير متناسب على المدنيين، وزاد من عدد الحالات الإنسانية. والافتقار إلى الرعاية الطبية المتخصصة في البلد يعني أن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ يمني غير قادرين على الحصول على العلاج في الخارج. وبالمثل، لا يمكن نقل الأدوية المنقذة للحياة جوا. ولا يستطيع الطلاب استئناف دراستهم في الخارج، وليس بوسع اليمنيين الموجودين خارج البلد الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم، القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يعني تعليق الرحلات الجوية التجارية أيضا بأنه لم يعد بوسع الصحفيين السفر إلى صنعاء وإعداد تقارير عن الحالة الإنسانية الخطيرة هناك.

وتتوقع من جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الحكومة اليمنية، بذل أقصى جهد مع التحالف الذي تقوده المملكة العربية لإعادة فتح المطار الجوي أمام الرحلات الجوية التجارية. ويمكن أن يشمل ذلك معالجة الشواغل الأمنية من خلال توجيه مسار الرحلات الجوية إلى مطار بيشة، أو المطارات الأخرى التي تقع ضمن سيطرة التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية.

ويقوم العاملون في المجال الإنساني بمهام المؤسسات العامة المنهارة، الأمر الذي يتجاوز في هذا النطاق قدراتنا واختصاصنا. ونظام الرعاية الصحية في تراجع. ويجري تدمير الهياكل الأساسية العامة من قبيل الجسور والموانئ، فضلا عن نظم المياه والصرف الصحي. ولشبه انهيار الأمن الاجتماعي للبلد والمؤسسات الاقتصادية، أثر مضاعف على الاحتياجات الإنسانية. ولم تعد أفقر الأسر والأرامل والأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين في اليمن، يتلقون بدلا شهريا قدره ٢ ٥٠٠ ريال أي حوالي ١٠ دولارات لكل شخص. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتلقى ١,٢٥ مليون موظف من موظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك الممرضات والأطباء والمعلمين، مرتباتهم بشكل منتظم. ويتزايد فقر الطبقة

للمساعدات الغذائية الطارئة للبقاء على قيد الحياة. مرة أخرى، فإن الحالة خطيرة بوجه خاص فيما يخص الأطفال، حيث يعاني ٢,٢ مليون من الرضع والفتيان والفتيات من سوء التغذية الحاد، ويعاني ما يناهز نصف مليون طفل من سوء التغذية الحاد. ويمثل ذلك زيادة هامة مقارنة بعام ٢٠١٥. ويذهب الأطفال جوعا إلى النوم كل ليلة.

وبشكل مذهل، زادت حوادث العنف الجنساني بأكثر من ٦٣ في المائة، مقارنة بفترة ما قبل النزاع. وهذا الشهر، كانت هناك ٨٠٦ ١٠ حالات مبلّغ عنها. ولكي نكون واضحين، فإن هذا يعني المزيد من الاغتصاب، والمزيد من الزيجات القسرية، والمزيد من الطفلات العرائس والعديد من أعمال العنف التي لا توصف ضد الفتيات والفتيان والنساء، مقارنة بالفترة قبل عامين.

ولا تتخذ جميع أطراف النزاع احتياطات لتجنب استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وحتى الآن، تحققت الأمم المتحدة من أكثر من ٣٢٥ هجوما على المدارس والمرافق الصحية والأسواق والطرق والجسور وحتى مراكز توزيع المياه. وأكثر من ثلثي الضرر الذي لحق بالبنية التحتية العامة هو نتيجة للغارات الجوية. وتستمر انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان بلا هوادة إلى حد بعيد مع الإفلات من العقاب. ويتعين أن تتوقف الهجمات على المستشفيات والمدارس ومرافق الهياكل المدنية المحمية الأخرى فورا. ويجب احترام القواعد الدولية.

ويعتبر منح وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق التزاما أساسيا بموجب القانون الإنساني الدولي. ولكن الأشخاص يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على المعونة الإنسانية، وتواجه الأطراف الفاعلة الإنسانية عراقيل في الوصول إلى السكان المحتاجين، بما في ذلك بسبب القتال الفعلي وانعدام الأمن والعقبات البيروقراطية والافتقار إلى التمويل.



طلبا. ومنذ بداية العمليات، تم تفريغ أكثر من ٥ ملايين طن متري من الشحنات، بما في ذلك مليوني طن من الأغذية وأكثر من مليون طن بقليل من الوقود. وخلال تلك الفترة، لم يسمح بمروور ٥٤ سفينة، وأبطلت تصاريح ٢٠ سفينة، حيث ألغيت ٢٨ منها ورفضت ستة تصاريح. وقامت الآلية بـ ٢١ عملية تفتيش للشحنات المشبوهة أو التدقيق في المعلومات المقدمة. ويعزى التأخر في تلقي التصاريح أيضا إلى القيود التي يفرضها التحالف الذي تقوده المملكة العربية، مثل عرقلة وصول السفن إلى موانئ البحر الأحمر اليمنية، وفي غياب واضح لقوائم المواد المحظورة.

وبعد تفريغ البضائع، كثيرا ما تكون هناك المزيد من العقبات البيروقراطية التي تبطئ نقل السلع إلى وجهاتها النهائية. يجب تحميل جميع الأطراف المسؤولية عن هذه العوائق. وعلاوة على ذلك، فإن الموانئ قد تضررت وهناك حاجة إلى إصلاحها. فلم يتم ترميم ميناء الحديدة - الميناء الرئيسي لليمن - الذي تصل من خلاله ٨٠ في المائة من الواردات والذي تضرر أثناء النزاع في عام ٢٠١٥. وقد وصلت سفينة تحمل أربعة رافعات متنقلة اشتراها برنامج الأغذية العالمي في البحر الأحمر، غير أن السلطات السعودية أمرتها بمغادرة المياه اليمنية وهي الآن راسية على بعد ٥٠ ميلا عن سواحل اليمن. وتنتظر السفينة موافقة التحالف للرسو في الميناء. من شأن تلك الرافعات أن تعزز قدرة الميناء على التعامل مع شحنات المعونة الإنسانية. وستستخدم رافعتان منها حصرا بواسطة الأمم المتحدة، سيستخدمهما برنامج الأغذية العالمي، وستساعدان في التعجيل بعملية إيصال إمدادات المعونة الإنسانية الحيوية في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة والتحديات الهائلة، فإن المجتمع الإنساني يؤدي واجبه. لقد وصلنا معا في عام ٢٠١٦، إلى ٥,٦ ملايين يمني محتاج، بمساعدة مباشرة وعن

المتوسطة في اليمن، ولم يعد العديد من الأشخاص قادرين على إعالة أسرهم. وفي حين وصلت دفعة أولى من الأموال إلى عدن في وقت سابق من هذا الشهر، لم ترد أي معلومات بشأن ما إذا كانت ستوزع على موظفي الخدمة المدنية في جميع المحافظات.

ويعني الاقتصاد المنكمش لليمن، وأزمة السيولة المرتبطة باستمرار انخفاض قيمة العملة المحلية، المزيد من المعاناة للشعب اليمني. ويتم استيراد تسعين في المائة من الأغذية والوقود والإمدادات الطبية تقريبا في اليمن. ولا تدخل سوى نسبة ٤٠ في المائة فقط من حجم الوقود الذي كان يدخل البلد قبل اندلاع الأزمة. وتؤدي القيود المفروضة على الواردات إلى ارتفاع الأسعار. فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر، زاد سعر دقيق القمح بنسبة ٢٥ في المائة عما كان عليه في فترة ما قبل الأزمة. وارتفعت أسعار النفط بأكثر من ٣٣ في المائة. وأصبح غاز الطهي أغلى الآن بنسبة ٦٠ في المائة.

وكان للانخفاض الحاد في الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي، بالإضافة إلى انتقاله إلى عدن ونقص السيولة، أثر اجتماعي واقتصادي مدمر. ويمكن أن ينفد القمح في اليمن في غضون أشهر، ما لم يحصل التجار على خطوط ائتمان خلال الأسابيع المقبلة. ولم تعد المصارف الأجنبية تقبل المعاملات المالية مع العديد من المصارف التجارية في اليمن. ويجب أن نحشد لاستدامة قدرة التجار على الاستيراد، وتحديد مخزونات البلد من الأغذية الأساسية لعكس وتيرة تزايد انعدام الأمن الغذائي والمجاعة المحتملة. وإضافة إلى ذلك، تكافح بعض المنظمات الإنسانية من أجل إيجاد الأموال الكافية لتنفيذ المشاريع. والنتيجة النهائية هي بلد يعاني من ضائقة اقتصادية، أدت إلى بروز احتياجات إنسانية حادة.

واسمحوا لي أن أقدم للمجلس معلومات مستكملة عن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش. وإلى غاية ٢٣ كانون الثاني/يناير، وافقت على طلبات عبور ٣٢٤ سفينة من بين ٣٩٤

وختاماً، أطلب من أعضاء المجلس مرة أخرى الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. إن الشعب اليمني بحاجة إلى حل سياسي للتزاع المروع الذي وقع في برائه. كما إنني أطلب أن يقوم أعضاء المجلس، أولاً باستخدام نفوذهم على أطراف التزاع لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني وتوفير وصول في الوقت المناسب وكامل ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية؛ وثانياً، تحميل أطراف التزاع المسؤولية عن خرق التزامها بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ ثالثاً، تيسير زيادة الواردات التجارية من الإمدادات الأساسية وتيسير استيراد الرافعات إلى الحديد ودعم إعادة إعمار الميناء وتمديد ولاية آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن إلى ما بعد نيسان/أبريل؛ ورابعاً، المطالبة باستئناف الرحلات الجوية التجارية إلى صنعاء؛ وخامساً، تيسير حصول التجار والمصارف اليمنية على التسهيلات الائتمانية لشراء المواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك القمح، وحث حكومة اليمن على استخدام الأموال من الدفعة الأولى للريالات اليمنية المطبوعة حديثاً على نحو أمثل ومنصف ومن دون تحيز سياسي، وضمان أن تدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في جميع أنحاء البلد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

طلب ممثل أوروغواي أخذ الكلمة للإدلاء ببيان.

**السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):** نشكر السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتهما الإعلاميتين.

أود أن أسلط الضوء على العمل الذي قام به المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وأن أعرب عن دعم وفد بلدي لجهوده الدؤوبة والحيثية لإيجاد حل لإنهاء التزاع. وبالمثل، أود

طريق استجابة منسقة في ٢٢ محافظة. وهناك خمسة مراكز تشغيلية - في عدن والحديدة وإب وصعدة وصنعاء. وتعمل أكثر من ١١٤ منظمة إنسانية في اليمن على إيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة والحفاظة للحياة في جميع أنحاء البلد.

هناك بوارق أمل في خضم ظلمة التزاع. وقد أخذ وباء الكوليرا، الذي بدأ يتفشى في تشرين الأول/أكتوبر، في الانحسار الآن، بفضل التدخل السريع للشركاء في المجال الإنساني، الذين قاموا بإنشاء ٢٦ مركزاً لعلاج الكوليرا وأطلقوا حملة احتواء واسعة النطاق من خلال تدخلات في مجال المياه والصرف الصحي. يجب علينا أن نظل يقظين، إذ أنه لا تزال هناك أكثر من ١٨ ٠٠٠ حالة مشتبه فيها.

وقد طرأت بعض التحسينات، في الأسابيع الأخيرة، في التغلب على العوائق البيروقراطية، ولا سيما فيما يتعلق بإصدار تأشيرات الدخول للعاملين في المجال الإنساني. والحوار هو الآخر أخذ يزداد فعالية في التوصل إلى فهم أفضل مع أطراف التزاع ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني. إنني أرحب بالجهود التي تبذلها السلطات السعودية وغيرها من الشركاء لتعزيز الحوار وتبادل المعلومات مع الشركاء في المجال الإنساني للتغلب على التحديات التي تطرأ عند تقديم المساعدة الإنسانية في اليمن.

وبالنسبة لعام ٢٠١٧، فإن هناك حاجة إلى قرابة بليون دولار تقريباً لدعم الاستجابة الإنسانية، التي تستهدف ١٠ ملايين من بين أشد الناس ضعفاً في اليمن. وترتبط الزيادة عن عام ٢٠١٦ ارتباطاً مباشراً باختيار النظام الاجتماعي - الاقتصادي، وزيادة المعاناة وعدم وقف الأعمال العدائية وعدم تحقيق تسوية سياسية. إن أطراف التزاع تصم أذاًها عن النداءات الياثسة للشعب اليمني وعن نداءات المجتمع الدولي الأوسع. إنني أطلب من الدول الأعضاء التبرع بسخاء في المؤتمر المقبل لإعلان التبرعات لليمن، المقرر عقده في أواخر آذار/مارس.



الهاون والصواريخ تدمر المستشفيات والمدارس والأسواق والمباني السكنية والهياكل الأساسية الأخرى عشوائياً. كما يؤدي استخدام الذخائر العنقودية والقنابل الحارقة للتحصينات والألغام المضادة للأفراد والقنصاة إلى نشوء انقسامات فيما بين السكان المدنيين. ويواصل جميع أصحاب المصلحة في اليمن إبداء ازدرائهم الكامل لقواعد القانون الدولي الإنساني، مما يؤدي إلى الكثير من المعاناة وإلى عواقب كارثية بين السكان المدنيين المحاصرين في مناطق القتال.

ويصل اليمن، شأنه شأن سورية، إلى مستويات من التجرد من الإنسانية قلما شهدناها. وتُدين أوروغواي جميع الهجمات ضد المدنيين، سواء كان ذلك في اليمن أو سورية أو العراق أو في أي مكان آخر، بصرف النظر عن الذي يشنها. فلا يمكن لنا أن نكيل بمكيالين بشأن هذه المسألة. يجب أن يُحاسب المسؤولون عن هذه الفضائع المروعة والمتواطئون معهم على جرائمهم.

كما إننا قلقون إزاء أزمة انعدام الأمن الغذائي المدمر الذي يؤثر على أكثر من ١٤ مليون يمني، أي أكثر من نصف سكان اليمن. إن الصور التي شهدناها هذا الشهر، كانون الثاني/يناير، للأطفال اليمنيين وهم يموتون فعليا من الجوع ينبغي أن تكون كافية للتماس رد فعل منا وأن ندعو على وجه الاستعجال إلى الوصول الفوري وغير المقيد للمعونة الإنسانية، التي لا تزال معطلة للأسف من جانب كلا طرفي النزاع.

لقد حان الوقت لإحياء وقف إطلاق النار وإيجاد سبيل للعودة إلى طاولة المفاوضات. فنحن نعلم جميعنا أنه لا يوجد حل عسكري لهذه النزاعات. والحل الوحيد هو التوصل إلى اتفاقات سياسية واسعة النطاق وشاملة للجميع عن طريق مفاوضات مباشرة بين الطرفين. وينبغي أن يظل ذلك هو الهدف الرئيسي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. إن

كذلك أن أعرب عن عميق امتناننا لكل الذين يقدمون المعونة الإنسانية لليمن على جهودهم الدؤوبة وشجاعتهم لمنح قدر من الأمل لشعبه المحاصر.

إن أوروغواي جزعة إزاء تفاقم النزاع في اليمن، حيث تحدث أسوأ الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان على نحو يومي. إن حقيقة أن النزاع الخطير في اليمن لم يحظ إلا بالقليل من التغطية الإعلامية مقارنة بالنزاعات الأخرى، مثل النزاعات في سورية أو جنوب السودان، لا تعفي الجناة، ولا المجتمع الدولي، ناهيك عن المجلس، من مسؤوليتهم. فمثلاً، كم جلسة عن سورية عقدنا منذ المرة الأخيرة التي تلقينا فيها إحاطة إعلامية بشأن اليمن، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7797)؟ لقد عقدنا ما لا يقل عن ١٣ من هذه الجلسات.

ويساور أوروغواي القلق إزاء استمرار العنف وتفكيك المؤسسات في اليمن، الذي جعل من انتشار الإرهاب أمراً ممكناً. وقد وسعت جماعات مثل داعش وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية عملياتها ووجدت ملاذاً مثالياً لأنشطتها في غياب أي وجود للدولة.

إننا نأسف للركود الطويل في عملية السلام، التي لم تؤمن أي نتائج إيجابية. غير أننا نؤيد استئناف عملية السلام، التي لم تسفر لأشهر عديدة عن أي نتائج ملموسة وهي حالياً مقيدة جراء خريطة طريق هشة للغاية. وتدعو أوروغواي الطرفين مرة أخرى إلى استئناف الحوار والتفكير التام بالتزامهما بوقف إطلاق النار، من أجل تهيئة بيئة مواتية لاستعادة السلام. ويتطلب الاستقرار في اليمن كذلك إبداء التزام من قبل أصحاب المصلحة الإقليميين ومؤيديهم، ولا سيما من قبل البلدان التي لديها تأثير على الطرفين، بغية السعي بقوة لإيجاد حل سلمي للنزاع.

وتدين أوروغواي بشدة استمرار الهجمات على الأهداف المدنية في اليمن. فالضربات الجوية اليومية والهجمات بقذائف

ومنذ اللحظة الأولى للانقلاب الحوثي على الدولة ومؤسساتها الشرعية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كنا في الحكومة اليمنية وما زلنا نرى بأن الحل يكمن في رفض الاستقواء بالسلاح ومنطق القوة والغلبة، والاحتكام إلى الحوار الذي قادنا للقبول بنتائج الحوار الوطني التي ارتضاها شعبنا، والتي شاركت فيها الأمم المتحدة. وحينما تواصلت الحرب العدمية التي غذتها أجندة إيران التوسعية في المنطقة، جددنا موقفنا في التأكيد بأن الحل يكمن في المرجعيات التي حكمت الانتقال السياسي السلمي في اليمن، وهي مرجعيات حظيت بإجماع وتأييد ومشاركة شعبية يمنية وإقليمية ودولية وأمية، والمتمثلة في الالتزام بالمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني وأبرزها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وحينما قيل لنا إن القرار الأممي يصعب تنفيذه على الواقع قلنا إن القرار بالمختصر المفيد، وكما يراه شعبنا وكل أصدقائنا وكل القوى الحريصة على أمن واستقرار اليمن وكل من هو حريص على الالتزام بالقانون الدولي ليسود السلام، يعني نهاية الانقلاب وعودة الشرعية الدستورية التي لا مناص للقوى الانقلابية إلا الإقرار بما ممثلة بفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي راعي عملية الانتقال السياسي السلمي في اليمن.

ومن هنا فإن أية مبادرات وأفكار تتجاوز هذه الثوابت لدى الشعب اليمني ليست مقبولة ولا منطقية ولا تحقق السلام ولن تمر لأنها لا تستوعب تعقيدات المشهد اليمني وتترع إلى تسطيح الحل، والإبقاء على ديمومة الأزمات في بلدي اليمن.

إن الحكومة اليمنية تجدد من هنا التزامها بالسلام الذي بدأناه في جنيف وببيل والكويت، وأنها ستظل ملتزمة بالسلام المستدام القائم على المرجعيات الثلاث. ومن هذا المنطلق، رفضت الحكومة اليمنية خطة كيري وطالبنا المبعوث الدولي بتقديم خطة جديدة تستند إلى ما توصلنا إليه في الكويت وتبني عليه، لأننا لا نقبل بخلق سابقة دولية من خلال شرعة الانقلاب والإبقاء عليه بأي شكل من الأشكال.

للملايين من اليمنيين المتضررين من الأزمة الحق في مواصلة التماس أفضل الخيارات لتحقيق السلام بلا كلل، وعلينا نحن التزام بفعل ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

**السيد اليمني (اليمن):** سيدي الرئيس، أود في بداية مداخلتي أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم سعادة السفير العزيز أولوف سكوغ لإتاحكم الفرصة لنا للحديث أمام مجلسكم الموقر، وهي مناسبة للتعبير عن خالص التهاني والتبريكات لوفدكم والوفود الصديقة من إثيوبيا وكازاخستان وإيطاليا وبوليفيا وأنتم تباشرون للتو مشواركم في مجلس الأمن خدمة لقضايا السلم والأمن الدوليين.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص التهاني القلبية مقرونة بالأمنيات الصادقة لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي نتق في قدراته وملكاته التي ستثري العمل الأممي، مؤكدين استعدادنا في الحكومة اليمنية وبعثتها في نيويورك للعمل معه يداً بيد للوصول إلى حل للأزمة اليمنية يضع نهاية للانقلاب على السلطة ومؤسساتها الشرعية في اليمن ويقطع دابر التدخلات الإيرانية العدوانية في الشؤون اليمنية وفي شؤون المنطقة.

اليوم، وبعد مرور عامين من بدء الحرب الظالمية التي شنتها مليشيات الحوثي المتحالفة مع الرئيس السابق ضد شعبنا ونظامه الجمهوري، ترون كيف يتهاوى هذا المشروع أمام صمود شعبنا وانتفاضته الباسلة في كل محافظات اليمن لاجتثاث مشروع الطائفية السياسية الذي حاول يائساً وأد مشروع الدولة الاتحادية الديمقراطية، الذي شكل رؤية الرئيس عبد ربه منصور هادي ومن خلفه كل شعبنا اليمني وقواه السياسية والاجتماعية والمعبر عنها في مخرجات الحوار الوطني.

المدني والعسكري في كل اليمن، ورغم إمعان الطرف الانقلابي في معاقبة الشعب اليمني من خلال تهديد كل من يتعاون مع الحكومة لتسهيل صرف المرتبات، إلا أنه تم يوم أمس تحويل كافة مرتبات الموظفين في صنعاء عبر مصرف الكريمي. وقد قدمنا نسخا من التقارير والاتفاقيات والشيكات التي تم نقلها إلى مكتب المبعوث الخاص.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير الجاري، بعث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية برسالة إلى السيد المبعوث الخاص طالب فيها بتدخله الشخصي العاجل للضغط على الحوثيين وصالح بهدف تسهيل نقل رواتب الموظفين ووصولها إلى مستحقيها دون قيود وعراقيل، فهذا وضع إنساني لا يقبل المزايدة السياسية. ونحن بدورنا نطالب مجلس الأمن بممارسة الضغط على الانقلابيين لتسهيل نقل رواتب الموظفين إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتهم بشكل مستمر حتى لا نزيد من تعقيد الوضع الإنساني.

كما أود هنا أن أعرب عن قلق حكومة بلدي من استمرار استغلال ميليشيات الحوثي لميناء الحديدة الواقع تحت سيطرتهم والتسهيلات الممنوحة لدخول المواد الغذائية والوقود والمستلزمات الصحية والأدوية، والتي أصبحت تتم بآلية شبه طبيعية في الميناء، إلا أن قادة الميليشيات يستغلون تلك الشحنات والمتاجرة بها وابتزاز التجار لتحقيق مكاسب خيالية وغير مشروعة تذهب لصالح استمرار الحرب الظالمة على حساب الوضع الإنساني الصعب الذي يواجهه الشعب اليمني.

لقد وصل عبث الانقلابيين، سيدي الرئيس، إلى مستويات مروعة في امتهان كرامة الإنسان، فهم يقومون بتجنيد النساء والأطفال، حيث تشير التقارير الرسمية إلى وجود ١٠ آلاف طفل مجند في صفوف الميليشيات، يحتفظون منذ طفولتهم، ليزج بهم إلى جبهات الموت، وهذا السلوك ليس بمستغرب

وخلال لقاء فخامة الأخ الرئيس بالسيد ولد الشيخ أحمد في العاصمة المؤقتة عدن في ١٦ كانون الثاني/يناير الجاري، أكد فخامة الرئيس استعداد الحكومة لتفعيل لجنة التهذئة والتنسيق لتعقد اجتماعاتها في ظهران الجنوب في المملكة العربية السعودية، وفق اتفاق الكويت الذي رفض الانقلابيون الالتزام به والتزمنا به نحن في الحكومة اليمنية، وما زلنا، من منطلق اقتناعنا بأنه لا يمكن استدامة أي وقف لإطلاق النار دون تفعيل اللجان المحلية في كافة جبهات المواجهة. ومن هنا فقد وافقت حكومة الجمهورية اليمنية في كانون الأول/ديسمبر الماضي على خطة مكتب المبعوث الخاص لعقد ورشة خاصة بلجنة التهذئة في العاصمة الأردنية عمان، ولكن الطرف الانقلابي يرفض حتى اليوم المشاركة في هذه الورشة، وكما أكد السيد ولد الشيخ أحمد فإن أولوية العمل من أجل السلام في هذه المرحلة تتلخص في تفعيل لجنة التهذئة، وإذا ما توفرت الظروف المواتية لمراقبة وقف إطلاق النار، فإن فخامة الأخ الرئيس سيكون على استعداد للإعلان للمرة الثامنة عن وقف لإطلاق النار.

لقد كثر الحديث عن المعاناة الإنسانية في مناطق سيطرة القوى الانقلابية، ومع الأسف لا يجري الحديث عما يجري في تعز من مجازر. ونحن استمعنا إلى الملخص وكله يتلخص عن مناطق سيطرة الانقلابيين. ونحن نؤكد أن الطرف الانقلابي يمارس سياسة العقاب الجماعي ضد أبناء شعبنا في المناطق التي يسيطر عليها. فخلال السنتين الماضيتين، عملت القيادة الانقلابية على سرقة موارد الدولة ومقدراتها وأفرغت كل ما كان في البنك المركزي وتاجرت في كل شيء للحصول على المال الحرام ونهبت المليارات من البنك المركزي مما دفع الحكومة اليمنية بعد أن أفلست موارد الدولة إلى اتخاذ قرار بنقل البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن.

وخلال الشهرين الماضيين، عملت الحكومة على توفير السيولة اللازمة لدفع مرتبات موظفي الخدمة العامة في السلكين



بدايتها في عام ٢٠١١، وبفضل هذا الموقف الموحد لمجلس الأمن، تحقق الكثير من الإنجازات في اليمن، بشراكة مع الحكومة اليمنية، ومن هنا، فإننا نطالب مجلسكم الموقر باتخاذ موقف صارم تجاه الانقلابيين وممارسة المزيد من الضغط عليهم للامتثال لقرارات الشرعية الدولية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/٥٠.

للأمم المتحدة العمل من العاصمة المؤقتة عدن بعد أن توفرت كل متطلبات عملها في عدن بما في ذلك الجانب الأمني.

كما نحدد دعمنا للجهود التي يبذلها السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وكذلك الجهود التي يبذلها مجلسكم الموقر وسفراء مجموعة الدول الثمانية عشر لتحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، كما نحدد شكرنا وعميق امتناننا للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية وبقية دول التحالف العربي لاستعادة الشرعية في اليمن. وتهيب الحكومة اليمنية بجميع أعضاء مجلس الأمن وتدعوهم إلى مواصلة جهودهم الموحدة التي رافقت الأزمة في اليمن منذ